



إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة
في الضفة الغربية وغزة
الاستعراض الثاني للتقدم المحرز^١

MACROECONOMIC AND FISCAL FRAMEWORK
FOR THE WEST BANK AND GAZA
SECOND REVIEW OF PROGRESS
STAFF REPORT FOR THE MEETING OF THE AD-HOC LIAISON COMMITTEE

تقرير خبراء الصندوق لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة

نيويورك، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨

^١ أعد هذا التقرير فريق مؤلف من أسامة كنعان، وهنري ما، وجويل توجاس-بيرناتيه، ورومان زيتيك. وكان خبراء الصندوق قد أجرؤا تقييمًا لإطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة الموضح في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في التقرير الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٧ (SM/07/384) والذي يحمل عنوان "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة". وقد صدر الاستعراض الأول للتقدم المحرز في تنفيذ هذا الإطار بتاريخ ٢ مايو ٢٠٠٨ (FO/Dis/08/36). وتم نشر كلتا الوثيقتين في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/wbg).

ملخص واف

كانت البيئة الاقتصادية والسياسية في الضفة الغربية وغزة أقل إيجابية مما كان مأمولا في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. فقد شددت حكومة إسرائيل القيود على الحركة والدخول في الضفة الغربية وغزة استنادا إلى مخاوف أمنية، ولاتزال غزة معزولة، مما يكبح نمو القطاع الخاص. وأدى الارتفاع الحاد في مستويات التضخم إلى استمرار انخفاض دخول الأسر ورفع تكاليف الإنتاج. إضافة إلى ذلك، كان هناك أثر معاكس من عوامل خارجية أخرى، منها تباطؤ الاقتصاد الإسرائيلي والارتفاع الحاد في قيمة الشيقل مقابل الدولار. وقد وازنت هذه القيود التطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك تدفق مبالغ كبيرة من أموال المساعدات الخارجية للموازنة، وتحسن الثقة عقب نشر قوات أمن فلسطينية في المدن الرئيسية بالضفة الغربية.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف على أرض الواقع، واصلت السلطة الفلسطينية السياسات والإصلاحات الحكيمة على صعيد المالية العامة. فقد اتبعت سياسة صارمة للتعيين في الوظائف الحكومية، وقامت بتجميد معدلات الأجور بصورة شبه تامة، وتم تنفيذ طائفة من التدابير لتحسين دفع فواتير المرافق العامة. كما تم تعزيز نظام الإدارة المالية العامة بدرجة أكبر، وهو ما يساعد حاليا على تحديد أولويات الإنفاق ورفع جودته. وانعكس ارتفاع معدل التضخم في زيادة بعض النفقات في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ عما كان متوقعا في الموازنة، وفي سداد متأخرات الأجور بوتيرة أسرع، مما ساعد على امتصاص أثر تناقص الدخول الحقيقية للموظفين. وبالرغم من ذلك، كانت الزيادات في الإنفاق أقل من معدل التضخم، وهو ما يعني ضمنا ضغط الإنفاق بالقيمة الحقيقية. ومن المتوقع أن يتراجع العجز في النفقات الجارية في المالية العامة (على أساس التزامات الإنفاق وباستبعاد بنود الإيراد التي لا تتكرر) من ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٣% في عام ٢٠٠٨. وتتصور موازنة ٢٠٠٩ التي يجري إعدادها حاليا مواصلة الإصلاحات الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، والتي ستخفض العجز بدرجة أكبر ليصل إلى نحو ١٧% من إجمالي الناتج المحلي.

وتزيد مساعدات المانحين المنصرفة أو المحددة حتى الآن للموازنة الجارية بكثير على المبالغ المتعهد بها في مؤتمر المانحين في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧، ولكنها تظل قاصرة عن المبلغ المطلوب لتمويل العجز النقدي لعام ٢٠٠٨ بأكمله. ومن المتوقع أن تبلغ متطلبات التمويل الخارجي لعام ٢٠٠٨ نحو ١,٨٥ مليار دولار أمريكي، صُرف منها ١,٢ مليار دولار أمريكي في الفترة من يناير إلى أغسطس. ويعني ذلك بقاء مبلغ يناهز ٦٥٠ مليون دولار أمريكي مطلوبا للجزء المتبقي من العام، تم تحديد نحو ٣٣٠ مليون دولار أمريكي منه. ومن المتوقع أن تتراجع متطلبات التمويل الخارجي في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٣ مليار دولار أمريكي، مما يعكس انخفاض العجز وانخفاض معدلات سداد المتأخرات. غير أنه لم يتم التعهد حتى الآن إلا بثلث ذلك المبلغ.

ولا يزال التعاون التام بين الأطراف الثلاثة، السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحين، أمراً حيوياً لإتجاح الإصلاحات وتعافي مستويات معيشة الفلسطينيين. وقد أصبح منهج العمل المشترك أكثر أهمية من أي وقت مضى ولا سيما في ظل الصعوبات المتزايدة في الظروف الاقتصادية العالمية، والتي تعقد أثر القيود على التضخم والنمو المحليين. وحتى تتحقق للسلطة الفلسطينية إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة، فإنه يتعين عليها المثابرة في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. غير أن هناك مخاطرة أن تؤدي الضغوط الاجتماعية والسياسية إلى إعاقة جهودها، وخصوصاً إذا استمرت القيود على الدخول وفرص العمل. ويمكن أن تتخفف تلك المخاطرة بدرجة كبيرة إذا تم إرخاء القيود الإسرائيلية، وازداد تحسن الوضع الأمني، وتم صرف مساعدات المانحين بصورة كافية وفي توقيت مناسب.

أولا - آخر التطورات الاقتصادية

١- كانت البيئة الاقتصادية الكلية في الضفة الغربية وغزة حتى الآن أقل إيجابية مما كان متصورا سابقا. فقد تصورت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية المقدمة في مؤتمر المانحين في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧ تخفيفا تدريجيا للقيود التي تفرضها حكومة إسرائيل بما يسمح بتعافي التجارة والاستثمار الخاص، وتسارع وتيرة الاستثمار العام. كما كان مأمولا أن يتحسن الوضع في غزة. إلا أنه، حتى الآن، تم تشديد القيود في الضفة الغربية، بينما ظلت المعابر الحدودية الرئيسية لغزة مغلقة، مما فرض قيودا على مشروعات التنمية. وتشير البيانات الأولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تقلص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وهو ما يتسق مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى (الإطار ١). وعلى ذلك الأساس، يبدو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مسطحا، في أحسن الأحوال، في النصف الأول من العام. وبافتراض إرخاء القيود بشكل طفيف في الربع الأخير من ٢٠٠٨، فإن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يمكن أن ينمو بمقدار ١% تقريبا في عام ٢٠٠٨ ككل.^٢

٢- ولا تزال معدلات البطالة والفقر مرتفعة، ولا سيما في غزة. فقد بلغ متوسط معدل البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ نحو ٣٠% في غزة و١٩% في الضفة الغربية. واستنادا إلى بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لعام ٢٠٠٧، فإن ما يقرب من ٧٩% من الأسر في غزة و٤٦% في الضفة الغربية عاشوا تحت خط الفقر.^٣ ومن المرجح أن تكون معدلات الفقر قد واصلت ارتفاعها إلى مستويات أعلى من ذلك منذ ذلك الحين، نظرا لتشديد القيود. ولا يزال الوضع الإنساني في غزة في غاية الصعوبة حيث لا تسمح المعابر الرئيسية إلا بواردات السلع الأولية الأساسية وتكاد تكون مغلقة أمام الصادرات.

٣- وبالإضافة إلى أثر القيود، انخفضت الدخول الحقيقية في الضفة الغربية وغزة نتيجة للارتفاع الحاد في مستوى التضخم، حيث بلغ ١٢% في السنة حتى يوليو ٢٠٠٨ (مقارنة بنحو ١% في منتصف ٢٠٠٧). وقد ظهر هذا الارتفاع بوضوح أكبر بكثير في غزة (١٨%) عنه في الضفة الغربية (١٣%) والقدس الشرقية (٧%)، نظرا للقيود الأشد المفروضة على التجارة.^٤ وكانت الزيادات في أسعار الغذاء والوقود أكبر بصورة

^٢ حكومة إسرائيل أفادت بدء تنفيذ إرخاء التدابير التي تم الاتفاق بشأنها في مايو ٢٠٠٨ مع الممثل الخاص للرباعية، السيد توني بلير.

^٣ راجع تقرير وكالة الغوث الدولية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، "Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Socio-Economic Developments in 2007," July 2008. راجع www.un.org/unrwa/publications/pubs07.html

^٤ معدل التضخم في القدس الشرقية والبالغ ٧% تقريبا أقل بكثير منه في الضفة الغربية نظرا لزيادة ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

خاصة، مما عكس ارتفاع أسعار القمح ومنتجات البترول على مستوى العالم. وكان أثر ارتفاع أسعار الغذاء أعلى بكثير منه في إسرائيل، نظرا لزيادة وزنه في سلة استهلاك الضفة الغربية وغزة. وأصبح أثر التضخم على الدخل مركبا نتيجة الارتفاع الحاد في قيمة الشيفل مقابل الدولار الأمريكي، نظرا لأهمية مصادر الدخل المقومة بالدولار في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك جزء من التحويلات ومساعدات المانحين.^٥

الإطار ١ - الأداء الاقتصادي في عام ٢٠٠٨

استمر النشاط الاقتصادي ضعيفا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مع تشديد القيود على الحركة والدخول في الضفة الغربية بينما استمرت غزة معزولة. ١/ وأدى الارتفاع الحاد في معدلات التضخم وارتفاع قيمة الشيفل إلى تعقيد الأثر على النشاط الاقتصادي. وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة بمقدار ٠,٦% في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالمتوسط في عام ٢٠٠٧.

ويدل على ضعف الأداء الاقتصادي عدة مؤشرات للنشاط الاقتصادي:

- تراجع الائتمان القائم للقطاع الخاص بنسبة ٣٢% بالقيمة الحقيقية في السنة حتى مايو ٢٠٠٨، على نحو عكس ضعف الاستثمار الخاص. وتوجد لدى البنوك مستويات عالية من السيولة الفائضة، أغلبها مودع في الخارج.
- ويقدر مكتب الإحصاء الإسرائيلي أن صادرات السلع والخدمات من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل تراجعت بنسبة ١٦% (بالدولار الأمريكي) و ٢٦% (بالشيفل الإسرائيلي الجديد) في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالمتوسط في عام ٢٠٠٧.
- وارتفعت الأجور الحقيقية في القطاع الخاص في السنة حتى مارس ٢٠٠٨ بنسبة ١% في الضفة الغربية، بينما تراجعت بنسبة ٥% في غزة.
- وتراجع إجمالي إيرادات الموازنة الكلية، باستبعاد رديات الضرائب والمعاملات التي لا تتكرر، بمقدار ١% بالقيمة الحقيقية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٧. وكان تراجع إيرادات الموازنة حادا بصورة خاصة في غزة، مع تراجع إيرادات مفاصة ضرائب القيمة المضافة بها بمقدار ٦٤% تقريبا بالقيمة الحقيقية.
- ويُتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إسرائيل، وهي الشريك التجاري الرئيسي للضفة الغربية وغزة ووجهة صادراتها من السلع وخدمات العمل، في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

وكان النشاط الاقتصادي سيزداد ضعفا على ضعفه لولا ارتفاع مستوى الدعم الخارجي للموازنة بصورة استثنائية (وإن صاحبه انخفاض في القوة الشرائية نتيجة للتضخم وارتفاع قيمة الشيفل)، حيث بلغ ٩٥٣ مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (١٤% من إجمالي الناتج المحلي السنوي)، أي أكثر من ضعف المبلغ المنصرف في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. كما كانت هناك عوامل إيجابية أخرى أيضا في مطلع عام ٢٠٠٨، منها نشر قوات أمن فلسطينية في بعض مدن الضفة الغربية،

^٥ ارتفعت قيمة الشيفل بمقدار ١٣%، من متوسط ٤,٠٧ شيفل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٥٣ شيفل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

وكذلك انعقاد مؤتمر فلسطين للاستثمار في بيت لحم والذي أشار إلى وجود إمكانات كبيرة للاستثمار في الضفة الغربية وغزة في ظل ظروف أكثر إيجابية للحركة والدخول.

ولا تتوافر مؤشرات موثوقة كافية لتقدير النمو الاقتصادي بصورة منفصلة في غزة والضفة الغربية، ومن الصعب الخلوص إلى استنتاجات حاسمة بالاستناد فقط إلى أدلة عشوائية مختارة. ولا تزال غزة والضفة الغربية مرتبطين اقتصادياً، من خلال عدة روابط من بينها الإنفاق العام، فيكون من الملائم اعتبار الأراضي الفلسطينية كلها كياناً اقتصادياً واحداً.

^١ راجع دراسة "An Analysis of Economic Developments and Prospects in Palestine in 2008" المنشورة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية على شبكة الإنترنت.

٤- وكان نمو الودائع المصرفية خاملاً كما تقلص الائتمان، وهو ما عكس هدوء النشاط الاقتصادي والاستثمار. وكانت حركة الودائع عرضية تقريباً (بالشيقل الإسرائيلي الجديد) وتقلصت بمقدار ١٠% بالقيمة الحقيقية في السنة حتى مايو ٢٠٠٨. واستمر تراجع الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حيث انخفضت نسبته في الودائع الخاصة إلى ٢٧% بحلول مايو ٢٠٠٨ (مقارنة بنسبة ٣٩% بنهاية عام ٢٠٠٦ و ٣٠% بنهاية ٢٠٠٧). واستقرت نسبة القروض المتعثرة إلى القروض المصرفية الكلية (صافية من المخصصات) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عند مستوى ١٢% تقريباً في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، بعد زيادتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا تزال هناك بعض المخاطر على الميزانيات العمومية للبنوك، وهي مخاطر تعزى بالدرجة الأولى إلى استمرار عزل غزة والتأثير السلبي المرجح لهذا العزل على جودة الأصول. إضافة إلى ذلك، تعقد الوضع المصرفي في غزة بسبب القيود الإسرائيلية على التحويلات النقدية من فروع بنوك الضفة الغربية إلى غزة. فنتج عن ذلك انخفاض كبير في مخزون السيولة النقدية في غزة خلال عام ٢٠٠٨، مما مثل مخاطرة عجز البنوك في غزة عن تلبية طلب عملائها على النقدية بالكامل.

٥- وواصلت سلطة النقد الفلسطينية الإصلاحات المؤسسية (الإطار ٢). وقد أحرزت سلطة النقد تقدماً كبيراً في مجال الإصلاح الداخلي وبناء القدرات، تضمن تعزيز الإطار الرقابي والحوكمة. ولا تزال الجهود مستمرة، بالتنسيق مع بنك إسرائيل المركزي، لضمان استمرار البنوك الإسرائيلية في العمل كمؤسسات مقاصة (بالشيقل الإسرائيلي الجديد) للبنوك الفلسطينية التي تربطها علاقات مالية بإسرائيل والضفة الغربية وغزة.

الإطار ٢ - إصلاحات سلطة النقد الفلسطينية

واصلت سلطة النقد الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ خططها لتغيير هيكلها التنظيمي وعملياتها، وهدفها على المدى المتوسط هو أن تصبح بنكا مركزيا مكتمل المواصفات. وكان التحول الذي شهدته، والذي جاء بدعم من المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي، واسع النطاق، ويركز على ثلاثة مجالات رئيسية:

- يجري حاليا تقوية الإطار الرقابي، بعدة سبل من بينها إنشاء قسم السلامة الكلية في سلطة النقد الفلسطينية، واتخاذ خطوات لإقامة نظام للإنذار المبكر. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، أصدرت سلطة النقد تعميما على البنوك شددت فيه على متطلبات رصد المخصصات للقروض المتعثرة. ويجري الآن إعداد تعميم آخر لوضع حدود لتركيز ائتمان العملاء. وتم استحداث تقارير أداء مصرفي موحدة ويجري حاليا إعداد أدلة جديدة للمراقبة المكتبية والميدانية. وتعكف البنوك منذ ديسمبر ٢٠٠٧ على إعداد تقارير مالية سنوية مدققة استنادا إلى متطلبات محدثة وموحدة. وتم توسيع الإطار التنظيمي ليشمل هيئات تغيير النقد؛ وسيتم عرض القواعد التنظيمية التي تحكم عمل المؤسسات المالية غير المصرفية في وقت قريب على السلطة الفلسطينية من أجل الموافقة عليها. ولتنظيم الرقابة عبر الحدود، قامت سلطة النقد بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الأردني بشأن الرقابة المشتركة على فروع البنوك التجارية الأردنية العاملة في الضفة الغربية وغزة. ولتقوية قاعدة رأسمال البنوك وتحسين تنافسيتها الإقليمية، رفعت سلطة النقد الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي ليصبح ٣٥ مليون دولار أمريكي (من ٢٠ مليون دولار أمريكي) كما تعتزم إحداث زيادات أخرى على مراحل عدة إلى أن يصل الحد الأدنى إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي.

- وفيما يخص القضايا التشغيلية الأخرى، فإن السجل الجديد لمعلومات الائتمان، والذي دخل حيز التنفيذ بالكامل في إبريل ٢٠٠٨، يسمح حاليا للبنوك بتقييم المخاطر بصورة أفضل، ومن المتوقع أن يقلل شروط الضمانات ويحسن تدفق الائتمان. وتتوقع سلطة النقد أن يكون لديها نظام إحراز نقاط رسمي للمقترضين بنهاية عام ٢٠٠٩ وأن تتوسع قاعدة بيانات سجل معلومات الائتمان بحيث تشمل معلومات عن فواتير المرافق العامة والإجراءات بنهاية عام ٢٠١٠. ونتيجة لعدم وجود هيئات تصنيف ائتماني، تعتزم سلطة النقد تطوير استخدام سجل معلومات الائتمان لأغراض التصنيف الائتماني، بهدف اعتماد معايير اتقاقية بازل ٢ في نهاية الأمر. إضافة إلى ذلك، طلبت سلطة النقد عقد مناقصات لوضع نظام تحويلات آلي، وذلك في إطار الجهود المبذولة لإنشاء نظام مدفوعات إلكتروني لكل البنوك بحلول يوليو ٢٠٠٩، وشكلت لهذا الغرض مجلس مدفوعات وطني لدراسة نماذج العمل المناسبة لنظام المدفوعات.

- وتقوم سلطة النقد الفلسطينية حاليا باتخاذ خطوات لإنشاء إطار قانوني سليم للقطاع المالي. ويسري قانون مكافحة غسل الأموال منذ ٢٠٠٧. ويُتوقع سن قانون جديد للمصارف بنهاية عام ٢٠٠٨، وقانون سلطة النقد الفلسطينية في عام ٢٠٠٩.

ثانيا - تطورات المالية العامة في الفترة يناير-يونيو ٢٠٠٨

٦- استمرت السلطة الفلسطينية على موقفها المقيد للإتفاق في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، رغم الارتفاع الحاد في مستويات التضخم، بينما انخفضت إيرادات الموازنة الدورية عما كان متوقعا لها، على نحو عكس حمول النشاط الاقتصادي:

- فباستبعاد البنود التي لا تتكرر، انخفض إجمالي صافي الإيرادات بنسبة ٣% عن الرقم المتوقع في الموازنة. ووازن ضعف النشاط الاقتصادي الذي جاوز التوقع من أثر التضخم على مستوى الإيرادات. وتراجع صافي الإيرادات بالقيمة الحقيقية بنسبة اقتربت من ٥% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٧. ولكن كانت هناك بنود لا تتكرر لم تتنبأ بها الموازنة، وهي: (١) تلقي السلطة الفلسطينية ٦٥٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد في صورة أرباح موزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني، تم استخدامها بالكامل لتسوية جزء من ديون السلطة لصندوق الاستثمار الفلسطيني؛^٦ و(٢) قيام حكومة إسرائيل بتحويل ٧٦ مليون شيقل إسرائيلي جديد كفايدة على إيراد المقاصة المحتجزة. وفي الوقت نفسه، قامت السلطة الفلسطينية بسداد نحو ١٢٥ مليون شيقل إسرائيلي جديد كرهائيات ضرائب إلى القطاع الخاص.^٧

- وعلى أساس التزامات الإتفاق (بالشيقل الإسرائيلي الجديد)، انخفضت فاتورة الأجور بنسبة ٤% عن المستوى المتصور في الموازنة للنصف الأول من العام وهو ما يُعزى إلى انخفاض التعيينات في السلطة الفلسطينية على نحو فاق التوقع.^٨ أما على الأساس النقدي، فقد كان الإتفاق على الأجور أعلى من المستوى المتصور في الموازنة، وهو ما عكس تكبير سداد متأخرات الأجور. ورغم أن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تصورت سداد ما يقرب من ١,١ مليار شيقل إسرائيلي جديد عن متأخرات واجبة السداد لموظفي القطاع العام على مراحل خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإن السلطة الفلسطينية تعترم الآن سداد هذه المتأخرات بالكامل في عام ٢٠٠٨ في إطار اتفاق تم التوصل إليه مع النقابات العمالية بالقطاع العام.^٩ وقد عمل ذلك أيضا على امتصاص أثر ارتفاع التضخم على الدخل الحقيقية لموظفي السلطة.

^٦ كانت هذه المعاملة في واقع الأمر عملية من عمليات إمساك الدفاتر هدفها تسوية جزء من ديون السلطة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، ولم يتم دفع أي نقدية.

^٧ لم تتوقع موازنة ٢٠٠٨ وجود أي مدفوعات عن رديات الضرائب. غير أن الموازنة تتوقع دفع متأخرات أخرى للقطاع الخاص.

^٨ متوسط التعيينات بالسلطة الفلسطينية بلغ ١٤٢ ألف في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مقارنة بالمتوسط المتوقع في الموازنة وهو ١٥٠ ألف-١٥٣ ألف.

^٩ الإتفاق ينص في أحد بنوده على وجوب سداد كافة متأخرات الأجور في غضون ستة أشهر، كما ينص على زيادة بدلات الانتقال بمقدار ٥٠%، ويدعو إلى إجراء دراسة حول أثر التضخم تقوم بها إحدى اللجان.

• وتم تقييد الإنفاق أيضا على التزامات الإنفاق غير الموجه للأجور، والذي تبين أنه انخفض بنسبة ١٦% عن المبلغ المتصور في الموازنة. ورغم قيام السلطة الفلسطينية بسداد متأخرات كبيرة غير الأجور، فإنها استمرت في مراكمة المتأخرات على اشتراكات صندوق معاشات التقاعد، والذي يعمل الآن بنظام خصم الاشتراكات من المرتب مع القيام بتحويلات شهرية من الموازنة.

• وزاد صافي الإقراض (بما في ذلك مدفوعات الحكومة المركزية عن فواتير المرافق المستحقة على المستهلكين، والخصومات الضريبية أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول) بنسبة ٢٠% عن المبلغ المخصص في الموازنة، ولكنه انخفض بنسبة ٣٠% عن المبلغ المتصور في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وقد عكس ذلك ارتفاع التضخم، وخصوصا ارتفاع أسعار الوقود،^{١٠} كما عكس التعليق المؤقت لبعض التدابير لتحسين تحصيل فواتير المرافق. وقد استعيدت هذه التدابير الآن بالكامل، بما في ذلك (١) تنفيذ نظام شهادات الدفع؛^{١١} و (٢) نظام حوافز جديد للبلديات للتأكد من أن مدفوعات المرافق التي تحصل من المستهلكين تمرر بعد ذلك إلى شركات الكهرباء، بالإضافة إلى المتابعة المباشرة للحسابات المصرفية للبلديات؛^{١٢} و (٣) تركيب عدادات بنظام الدفع المقدم في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.

• وعلى أساس التزامات الإنفاق، يقدر العجز في الموازنة الجارية، قبل الدعم الخارجي (وباستبعاد البنود التي لا تتكرر) للنصف الأول من عام ٢٠٠٨، بنحو ٢,٣ مليار شيقل إسرائيلي جديد. ويقل هذا المبلغ بنحو ١٤٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد (٤٠ مليون دولار أمريكي) عن العجز المتصور في الموازنة، حيث أن الزيادة في صافي الإقراض قد وازنها وزاد عليها انخفاض التزامات الإنفاق غير الأجور عن المبلغ المتصور في الموازنة. أما على الأساس النقدي، فيقدر العجز (باستبعاد البنود التي لا تتكرر) بنحو ٣,١ مليار شيقل إسرائيلي جديد، أي بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد (٨٥ مليون دولار أمريكي) عن المبلغ المتصور في الموازنة، مما يعكس ارتفاع معدل سداد المتأخرات.

٧- **وتواصل السلطة الفلسطينية تعزيز نظام الإدارة المالية العامة، مع التركيز على تحديد أولويات الإنفاق والحد ما أمكن من تراكم المتأخرات.** وتعمل وزارة المالية على تعزيز دائرة المحاسب العام التي أنشئت مؤخرا وتركيب نظام محوسب جديد للأعمال المحاسبية يربط الآن ١٠ وزارات بوزارة المالية. وتقوم الوزارة حاليا بإعداد ورقة تصميم لعمليات وإجراءات النظام، كما تعزم إقامة وحدة تخطيط إدارة نقدية في

^{١٠} وعلى وجه الخصوص، أسهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة مدفوعات الوقود لمحطة توليد كهرباء غزة.

^{١١} تم تعليق نظام شهادات الدفع في مارس ٢٠٠٨ بأحكام قضائية. غير أن القضية حسمت لصالح السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٨ في الاستئناف الذي قدمته، ويجري تنفيذ هذا النظام منذ ذلك التاريخ.

^{١٢} يقضي نظام الحوافز الجديد بمنع البلديات التي لا تقوم بسداد فواتير المرافق بالكامل عن تلقي أي أموال لمشروعات التنمية، بينما تحصل البلديات التي تدفع فواتيرها بالكامل على تحويلات مكافئة لنسبة مئوية معينة من قيمة هذه الفواتير.

دائرة المحاسب العام، وهو إجراء من شأنه تيسير جهود الوزارة في تحديد أولويات الإنفاق والحد من تراكم المتأخرات. وتم تعزيز شفافية المالية العامة عن طريق نشر تقارير المالية العامة دوريا في موقع الوزارة الإلكتروني على شبكة الإنترنت بعد ١٥ يوما من نهاية كل شهر. ومن المتصور حدوث المزيد من التحسن في مجال إدارة الإنفاق العام في الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩، بما في ذلك تعزيز ضوابط الالتزامات، وإدارة وتخطيط النقدية، وتنفيذ الموازنة.

ثالثا - آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة

٨- لا يزال إطار الاقتصاد الكلي يركز على فكرة التعاون البناء لكل الأطراف - السلطة الفلسطينية، والمانحون، وحكومة إسرائيل - لدعم النمو القابل للاستمرار في الضفة الغربية وغزة. ويمكن تلخيص التقدم الذي أحرزه كل جانب حتى الآن على النحو التالي:

- أحرزت السلطة الفلسطينية تقدما كبيرا في إقرار الأمن في عدة مدن فلسطينية في الضفة الغربية وذلك بنشر قوات الشرطة والأمن. وأسفر ذلك عن تحقق قدر كبير من الاستقرار وثقة شركات الأعمال. وكما ذكر آنفا، واصلت السلطة الفلسطينية تصحيح أوضاع المالية العامة، بالارتكاز بدرجة أساسية على سياسة صارمة للتعيين في الوظائف الحكومية وتجميد معدلات الأجور بصورة شبه تامة، وأيضا على تدابير لإعادة انضباط المدفوعات المستحقة عن خدمات المرافق العامة. وأسهم ارتفاع مستوى التضخم الحاد، والذي لم يكن متصورا في الموازنة، في زيادة صافي الإقراض بشكل أكبر مما كان متوقعا وفي تسارع وتيرة سداد المتأخرات. إلا أن السلطة تنوي مواصلة احتواء التزامات الإنفاق إلى المستويات المقررة في الموازنة، وهو ما يعني ضمنا ضغط النفقات بدرجة كبيرة بالقيمة الحقيقية.

- توقعت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تخفيف القيود الإسرائيلية تدريجيا على الحركة والدخول خلال عام ٢٠٠٨، حتى يتعافى النشاط التجاري والاستثمارات الخاصة، ويتسنى التعجيل بتنفيذ برنامج الاستثمار العام. إلا أن القيود تم تشديدها حتى الآن.

- هناك حاجة ملحة إلى توفير تمويل إضافي من المانحين لتمويل العجز في الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٨. فاحتياجات التمويل تزيد كثيرا على المبلغ المتعهد به في مؤتمر باريس للمانحين في ديسمبر ٢٠٠٧، وهو ما يعكس بالدرجة الأولى العوامل التالية: (١) انخفاض المبلغ المتعهد به في المؤتمر عن احتياجات تمويل الموازنة على النحو المذكور في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية؛ و(٢) قيام السلطة الفلسطينية بسداد متأخرات الأجور بسرعة أكبر مما كان متصورا في الخطة، وارتفاع صافي إقراضها عن المبلغ المتصور في الموازنة؛ و(٣) زيادة فجوة التمويل بالدولار الأمريكي نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة الشيقل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي.

٩- ويأخذ إطار الاقتصاد الكلي المحدث في الاعتبار تشديد القيود الإسرائيلية على الحركة والدخول، وكذلك الارتفاع الحاد في التضخم وارتفاع قيمة الشيقل الإسرائيلي الجديد. ومن المفترض أن تخف القيود قليلاً في الربع الرابع فقط من عام ٢٠٠٨، وأن ينخفض التضخم إلى مستويات معتدلة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ومن المرجح أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار العام أبطأ بكثير مما كان متوقعا، وخصوصا في غزة. وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو ١% في عام ٢٠٠٨، أي أدنى من النسبة المتوقعة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (٣,٥%)، وأن يبلغ متوسط التضخم ١١,٥% (مقارنة بنسبة ٣,٢% المتوقعة في الخطة). وبافتراض استمرار تخفيف القيود الإسرائيلية بصورة طفيفة، يُتوقع أن يرتفع النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٣,٧% في ٢٠٠٩، وأن يتراجع التضخم إلى مستوى ٤%.

١٠- ويخضع التعافي المتوقع لمخاطر النتائج دون المتوقعة، ولن يكون كافيا لرفع مستويات المعيشة والحد من البطالة بدرجة ملحوظة. فمع نمو السكان والقوى العاملة بمعدل يقترب من ٤% سنويا، يُفترض أن يتراجع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بنحو ٣% في كل من ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وحتى بافتراض حدوث إرخاء طفيف في القيود الإسرائيلية اعتبارا من نهاية ٢٠٠٨، فإن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يرتفع إلا بنسبة ١,٥% سنويا خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بينما سيظل معدل البطالة عاليا، عند مستوى أعلى من ١٨%.

١١- وتختلف آفاق المالية العامة لعام ٢٠٠٨ في عدة جوانب عن الموازنة:

- فمن المتوقع أن يرتفع إجمالي صافي الإيرادات الكلية بنسبة ١٢% عن الرقم المتصور في الموازنة، وهو ما يعزى إلى عدة بنود لا تتكرر (أي الأرباح الموزعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، ومدفوعات فوائد حكومة إسرائيل، ورسوم ترخيص الاتصالات^{١٣}). وباستبعاد هذه البنود، يُتوقع أن تنخفض الإيرادات الدورية بنسبة طفيفة عن المبلغ المقرر في الموازنة، حيث سيوازن انخفاض النمو دون المتوقع من أثر ارتفاع التضخم.

- وعلى أساس التزامات الإنفاق، سوف تستمر النفقات الموجهة للأجور متسقة مع الموازنة^{١٤}، بينما ستخفض النفقات غير الأجور بنسبة ٦% تقريبا، وهو ما يعنى تراجعاً كبيراً بالقيمة الحقيقية. إلا أن النفقات النقدية الكلية لنفقات الأجور وغير الأجور ستزيد على المبلغ المتصور في الموازنة بنحو ٣٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد، مما يعكس التكبير بسداد الأجور والمتأخرات غير الأجور.

^{١٣} شركة وطنية للاتصالات قامت بدفع نحو ٢٧٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد كرسوم ترخيص للسلطة الفلسطينية في أغسطس ٢٠٠٨.

^{١٤} فاتورة الأجور المتوقعة تأخذ في الحسبان الزيادة المتوقعة في أعداد المدرسين للسنة الدراسية الجديدة، كما هو متصور في الموازنة.

• ويتوقع أن يكون صافي الإقراض أعلى من الرقم المتصور في الموازنة بنحو ٢٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد، وإن ظل أقل منه في عام ٢٠٠٧، حيث وازن ارتفاع تكاليف الوقود جزئياً أثر فرض مدفوعات فواتير المرافق العامة بصرامة أكبر.^{١٥}

• وعلى أساس التزامات الإنفاق وباستبعاد البنود التي لا تتكرر، يزيد العجز في الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٨ على الرقم المتصور في الموازنة بنحو ٣٣٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد، وهو ما يعكس بالدرجة الأولى ارتفاع صافي الإقراض. أما على الأساس النقدي، فيزيد العجز المتوقع على المبلغ المتوقع في الموازنة بنحو ٨٣٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد نظراً للتبكير في سداد المتأخرات. ولكن إذا تم إدراج البنود التي لا تتكرر، فسينخفض عجز الموازنة بكثير عن الرقم المتوقع في الموازنة سواء على أساس التزامات الإنفاق أو على الأساس النقدي.

١٢- ويُتوقع الآن أن تبلغ متطلبات تمويل الموازنة من الخارج للعام ككل ١,٨٥ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ١,٦ مليار دولار أمريكي المتصور في الموازنة. وستكون هناك ضرورة ملحة للتمويل الإضافي للجزء المتبقي من عام ٢٠٠٨. وقد تم صرف نحو ١,٢ مليار دولار أمريكي من دعم المانحين خلال الفترة يناير-أغسطس ٢٠٠٨. ويزيد هذا المبلغ بالفعل على المبلغ المتعهد به في مؤتمر المانحين في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧ للموازنة الجارية لعام ٢٠٠٨ بالكامل، كما أنه أعلى من المبالغ السنوية السابقة. وقد تم تحديد ٣٣٠ مليون دولار أمريكي من أصل المبلغ المطلوب للجزء المتبقي من العام وهو ٦٥٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يعني وجود فجوة قيمتها نحو ٣٢٠ مليون دولار أمريكي.^{١٦ ١٧}

^{١٥} كما هو مذكور آنفاً، سوف يؤثر ارتفاع أسعار الوقود على تكلفة تشغيل محطة توليد كهرباء غزة. ورغم أن رديات الضرائب لمنتجات البترول تعد فعلياً دعماً على الوقود، فقد حافظت السلطة الفلسطينية على ثبات الفرق بين سعر منتجات الوقود في الضفة الغربية وغزة وسعر هذه المنتجات العالمي، وهو ما يعني ضمناً محدودية أثر ارتفاع أسعار الوقود على وضع المالية العامة. أما فيما يخص أسعار الغذاء، فلا يوجد تدخل حكومي في التسويق أو تخصيص تحويلات تعتمد على الأسعار.

^{١٦} التوقعات تفترض أن يكون متوسط سعر صرف ٣,٤٥ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي، بينما تفترض موازنة ٢٠٠٨ أن سعر الصرف سيكون ٣,٦٠ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي فيما تفترض خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية أنه سيكون ٤,١٠ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي.

^{١٧} المبالغ المنصرفة المحددة خلال الفترة سبتمبر-ديسمبر ٢٠٠٨ تتضمن مبالغ منصرفة متوقعة تصل إلى نحو ٢١٠ مليون دولار أمريكي من آلية صرف المبالغ "بيغاس" (آلية الإدارة والمساعدة الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية) التابعة للمفوضية الأوروبية، بإسهامات من المفوضية الأوروبية، وألمانيا، وبلجيكا، والسويد، وأيضاً مبالغ منصرفة قيمتها نحو ١٢٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، بإسهامات من الكويت، والمملكة المتحدة، وكندا.

مؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨
(بملايين الشيكات الإسرائيلية الجديدة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٠٨		٢٠٠٧		
التوقع	الموازنة	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	الحالي	
٦٠١٤	٥٣٤٩	٥٣٤٩	٤٨٩٤	إجمالي صافي الإيرادات منه (البنود التي لا تتكرر لعام ٢٠٠٨):
٦٥٣	صفر	صفر	صفر	منه الأرباح الموزعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني لسداد الدين
٢٦٦	صفر	صفر	صفر	رسم ترخيص شركة وطنية للاتصالات
٧٦	صفر	صفر	صفر	فائدة متأخرة على إيراد المقاصة المحتجز
١٠٢٤٧	١٠٢٤٤	١٠٤٦٢	١٠٤٣٠	إجمالي النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١١٥٢٤	١١٠٢٥	١٠٩٨١	١٠٥٢٦	إجمالي النفقات الجارية (نقداً)
١٢٧٧	٧٨١	٥١٩	٩٦	منه: سداد متأخرات الأجور وغير الأجور
٤٢٣٣-	٤٨٩٥-	٥١١٣-	٥٥٣٥-	العجز في الموازنة الجارية (على أساس الالتزام)
٥٢٢٨-	٤٨٩٥-	٥١١٣-	٥٥٣٥-	باستبعاد البنود التي لا تتكرر
٥٥١٠-	٥٦٧٦-	٥٦٣٢-	٣٩٠١-	العجز في الموازنة الجارية (على الأساس النقدي)
٦٥٠٥-	٥٦٧٦-	٥٦٣٢-	٣٩٠١-	باستبعاد البنود التي لا تتكرر
٥٥١٠	٥٦٧٦	٥٦٣٢	٣٩٢٧	التمويل
٦٣٦٨	٥٨٨١	٥٦٤٨	٤١٤٩	الدعم الخارجي المطلوب للموازنة الجارية
١٨٠-	١٨٠-	صفر	٥٤٢-	التمويل المصرفي المحلي
٦٥٣-	صفر	صفر	٣٢٠	تمويل صندوق الاستثمار الفلسطيني
٢٥-	٢٥-	١٦-	صفر	صافي الدين الخارجي
بنود للتكررة:				
٢٢٩١٠	٢١٩١٨	٢١٤٦٥	٢٠٧٣٧	إجمالي الناتج المحلي
...	٣,٦٠	٤,١٥	٤,١٠	سعر الصرف
١٨٤٦	١٦٣٤	١٣٦١	١٠١٢	الدعم الخارجي المطلوب للموازنة (بالدولارات الأمريكية)
٢٢,٨-	٢٢,٣-	٢٣,٨-	٢٦,٧-	العجز باستبعاد البنود التي لا تتكرر (على أساس الالتزام)، %
٢٨,٤-	٢٥,٩-	٢٦,٢-	١٨,٨-	إجمالي الناتج المحلي
				العجز باستبعاد البنود التي لا تتكرر (أساس نقدي)، % إجمالي
				الناتج المحلي

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣- ويقوم تصحيح أوضاع المالية العامة على انخفاض أكبر في النفقات الجارية بنحو ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، استناداً إلى التدابير التالية:

- سوف تستمر الضوابط الصارمة على معدلات الأجور والتعيينات الجديدة (باستثناء تعيينات جديدة يصل عددها إلى ٣ آلاف في قطاعي الصحة والتعليم)، بالرغم من تناقص الدخول الحقيقية نتيجة للتضخم في الآونة الأخيرة. ويعني هذا ضمنا استمرار تراجع نسبة التعيين في وظائف السلطة الفلسطينية في مجموع القوى العاملة من نحو ١٧% في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥% في عام ٢٠٠٩.
- وسوف يتم تثبيت النفقات غير الأجور بالقيمة الحقيقية إلى حد كبير. فمن شأن الاستمرار في تعزيز ضوابط إدارة النقدية والتزامات الإنفاق رفع جودة الإنفاق وتحسين تحديد الأولويات، والعمل على منع تراكم المتأخرات.
- ومن المتوقع أن يتراجع صافي الإقراض بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، بما يعكس تنفيذ تدابير لتحسين الحوافز للبلديات والأسر لدفع فواتير استهلاك الكهرباء.
- وسوف يؤدي سداد جميع متأخرات الأجور في عام ٢٠٠٨ إلى تخفيف عبء سداد المتأخرات في موازنة ٢٠٠٩. ومن المتوقع دفع متأخرات للقطاع الخاص تناهز قيمتها ٢١١ مليون شيقل إسرائيلي جديد في عام ٢٠٠٩.
- ومن المتوقع أن تتعافى نسبة الإيراد إلى إجمالي الناتج المحلي، باستبعاد البنود التي لا تتكرر، لتصل إلى مستويات الماضي الأكثر اعتيادية،^{١٨} بما يعكس (١) تعاف كبير في الدخل الحقيقي للمرة الأولى خلال عامين؛ و(٢) تحسن الامتثال الناتج عن ارتفاع الدخل، وزيادة استقرار الوضع السياسي والأمني، وأيضا تسوية متأخرات الرواتب والمتأخرات المستحقة للقطاع الخاص؛ و(٣) استمرار تقوية الإدارة الضريبية.^{١٩}
- ويُتوقع أن يتراجع عجز الموازنة الجارية على أساس التزامات الإنفاق (باستبعاد البنود التي لا تتكرر) من نحو ٢٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ إلى ١٧% في عام ٢٠٠٩. وفي هذه الحالة سوف تتراجع احتياجات التمويل للنفقات الجارية إلى ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، لتعكس انخفاض العجز وانخفاض معدلات سداد المتأخرات.

^{١٨} نسبة الإيراد إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩، ومستواها ٢٥,١%، سنظل أقل من النسبة المتوقعة لعام ٢٠٠٥ (٢٧,٥%) و٢٠٠٦ (٢٥,٤%)، نتيجة لفقدان إيرادات الضريبة من غزة في منتصف ٢٠٠٧.

^{١٩} تتضمن تدابير الإدارة الضريبية إنشاء إدارة إيرادات موحدة، بوحدة كبار ممولين، وحوسبة الإدارة الضريبية في إطار مشروع الحاسوب الضريبي (باتاكس) (PATACS).

١٤- ويجري حاليا الإعداد لموازنة ٢٠٠٩ على أساس الآفاق آنفة الذكر. وسوف تتضمن للمرة الأولى تمثيلا متكاملًا لكل من الموازنة الجارية والموازنة التطويرية من جانب الوزارات التنفيذية، يرتبط بأهداف السياسات المقررة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. ومن أجل توجيه وزارة المالية في عملية تخصيص اعتمادات الإنفاق، تقدم كل وزارة وجهاز تنفيذي مدخلات تفصيلية حول (١) أهدافها الأساسية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، مع التركيز على عام ٢٠٠٩؛ و(٢) الموارد المالية المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف. ويُتوقع أن يوافق مجلس الوزراء على الموازنة بنهاية أكتوبر ٢٠٠٨.

الإطار ٣ - الدعم المالي الخارجي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

تقل احتياجات التمويل الخارجي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ عن الاحتياجات المحددة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بالشيق، ولكنها تماثلها تقريبًا بالدولار الأمريكي، نظرًا لارتفاع قيمة الشيق. وبحساب إجمالي احتياجات التمويل المتوقع بالشيق، تكون قيمتها ١٢,٧ مليار شيقل إسرائيلي جديد، وهو رقم يقل بكثير عن المبلغ المقدر في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وهو ١٥,٨ مليار شيقل إسرائيلي جديد، وسبب ذلك هو التكبير في سداد المتأخرات في عام ٢٠٠٨. أما بالدولار الأمريكي، فتقدّر الخطة والتوقعات الحالية احتياجات التمويل بنحو ٣,٨ مليار دولار أمريكي، تتكون من ٢,٦ مليار دولار أمريكي للعجز في الموازنة الجارية، بالإضافة إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي للنفقات التطويرية.

ولم تكن المبالغ التي تعهد بها المانحون لتمويل الموازنة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ كافية. ورغم أن المبالغ المتعهد بها في مؤتمر المانحين في باريس في ديسمبر ٢٠٠٧ تجاوزت الاحتياجات بكثير، فإن المبالغ المتعهد بها لتمويل عجز الموازنة الجارية قصرت عن المطلوب. ولذلك توجد ضرورة للتعهد بمبالغ إضافية لدعم الموازنة الجارية، وربما يتأني ذلك بتحويل بعض المبالغ المتعهد بها القائمة من المساعدة الإنمائية نحو دعم الموازنة الجارية. ويتوقع التعميم الخاص بموازنة ٢٠٠٩ ضرورة تمويل الموازنة الجارية بمقدار ٤,٤ مليار شيقل إسرائيلي جديد (أي أقل من الرقم المتوقع في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بنحو ١,١ مليار شيقل إسرائيلي جديد)، أو نحو ١,٣ مليار دولار أمريكي. وتقدر التعهدات بدعم الموازنة الجارية بنحو ١,٦ مليار شيقل إسرائيلي جديد، أي نحو ٠,٥ مليار دولار أمريكي. ويعنى ذلك نقصًا قدره ٢,٨ مليار شيقل إسرائيلي جديد عن المبلغ المطلوب. أما بالنسبة لعام ٢٠١٠، فتبلغ فجوة التمويل المتوقعة ٢,٥ مليار شيقل إسرائيلي جديد.

الضفة الغربية وغزة: دعم التمويل الخارجي، ٢٠٠٩-٢٠١٠ /١

(بملايين الشيقلات الإسرائيلية)

٢٠٠٩-٢٠١٠		٢٠١٠		٢٠٠٩		
الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	
المتوقع		المتوقع		المتوقع		
٨ ٥٤٤	١٠ ٧٠٠	٤ ١٤٣	٥ ١٨٧	٤ ٤٠١	٥ ٥١٣	دعم الموازنة الجارية المطلوب
٣ ٢١٤	٣ ٩٨١	١ ٦٣١	٢ ٠٢٠	١ ٥٨٣	١ ٩٦١	المحدد
٥ ٣٣٠	٦ ٧١٩	٢ ٥١٢	٣ ١٦٧	٢ ٨١٨	٣ ٥٥٢	الفجوة
٤ ١٨٤	٥ ٠٥١	٢ ٥٠٠	٢ ٧٦٨	١ ٦٨٤	٢ ٢٨٣	المساعدة الإنمائية المطلوبة
٤ ٥٨٢	٥ ٦٧٦	٢ ٣١٠	٢ ٨٦١	٢ ٢٧٢	٢ ٨١٥	المحددة
٣٩٨-	٦٢٥-	١٩٠	٩٣-	٥٨٨-	٥٣٢-	الفجوة

/١/ مقيّمة على أساس ٤,١٥ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، و ٣,٣٥ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي للتوقعات الحالية.

الضفة الغربية و غزة: دعم التمويل الخارجي، ٢٠٠٩-٢٠١٠ /١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠١٠-٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠٠٩		
الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	الحالي	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	
المتوقع		المتوقع		المتوقع		
٢ ٥٥٠	٢ ٥٧٨	١ ٢٣٧	١ ٢٥٠	١ ٣١٤	١ ٣٢٨	دعم الموازنة الجارية المطلوب
٩٥٩	٩٥٩	٤٨٧	٤٨٧	٤٧٢	٤٧٢	المحدد
١ ٥٩١	١ ٦١٩	٧٥٠	٧٦٣	٨٤١	٨٥٦	الفجوة
١ ٢٤٩	١ ٢١٧	٧٤٦	٦٦٧	٥٠٣	٥٥٠	المساعدة الإنمائية المطلوبة
١ ٣٦٨	١ ٣٦٨	٦٨٩	٦٨٩	٦٧٨	٦٧٨	المحددة
١١٩-	١٥١-	٥٧	٢٢-	١٧٦-	١٢٨-	الفجوة

١/ مقيّمة على أساس ٤,١٥ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، و ٣,٣٥ شيقل إسرائيلي جديد للدولار الأمريكي للتوقعات الحالية.

رابعاً - التقييم

١٥- يرى خبراء الصندوق أن إصلاحات المالية العامة التي أجرتها السلطة الفلسطينية تتسق بشكل عام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. فقد فرضت السلطة ضوابط مشددة على التعيين في الوظائف الحكومية ورواتب الموظفين الحكوميين، ونفذت تدابير لتحسين سداد المدفوعات المستحقة عن خدمات المرافق العامة. وتم تعزيز نظام الإدارة المالية العامة، وهو ما يساعد على إحكام السيطرة على الإنفاق غير المرتبط بالأجور. ويجري حالياً تنفيذ تدابير تقشفية في مناخ سياسي واقتصادي أكثر صعوبة مما توقعته خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وخاصة الظروف العامة التي لم تتحسن على أرض الواقع كما كان متوقعا، والانخفاض المتواصل في مستويات المعيشة بسبب الارتفاع الحاد في معدلات التضخم، وتعطل نمو القطاع الخاص بفعل القيود المفروضة على الحركة والدخول.

١٦- ولضمان استمرارية تصحيح أوضاع المالية العامة، يتعين تكثيف الإصلاحات الهيكلية المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في عام ٢٠٠٩:

- سوف تتزايد صعوبة الاعتماد الحصري على تقييد التعيينات الجديدة وكبح معدلات الأجور لتحقيق الخفض المطلوب في فاتورة الأجور كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. غير أن إرخاء القيود الإسرائيلية سيكون من شأنه زيادة نمو القطاع الخاص، وهو ما سييسر حدوث إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية يجمع بين تعديل سلم الأجور وإعادة هيكلة النظام. وسوف يكون ذلك مهما لتحقيق الأهداف المحددة لفاتورة الأجور على المدى المتوسط. أما القطاع العام فيجري حالياً تعزيز كفاءته من خلال الإصلاح الجاري الآن في أوضاع القوى الأمنية. ورغم أن خبراء الصندوق يتفهمون صعوبة تسريح عدد أكبر من أفراد القوة الأمنية في ظل الظروف الاقتصادية الكلية غير الإيجابية الحالية، فإن خفض عدد أفراد الأمن سيكون أمراً مرغوباً مع توسع القطاع الخاص وانخفاض معدل التضخم.
- وينبغي تخفيف أثر التقشف المالي على الفقراء بترشيد التحويلات الاجتماعية وتحسين توجيهها إلى المستحقين، بمشورة من البنك الدولي وباستخدام بيانات موثوقة عن الأسر.
- وينبغي أيضاً تكميل التدابير المتخذة لتحسين تحصيل فواتير المرافق بإصلاح أوسع نطاقاً في قطاع الكهرباء ومراجعة لماليات البلديات.
- ويتعين إجراء إصلاح شامل في نظام معاشات التقاعد العام حتى يستعيد مقومات بقائه.

١٧- ولا بد من التعاون الوثيق بين الأطراف الثلاثة (السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والمانحون) لاحتواء المخاطر الجسيمة التي تكتنف آفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة:

- سيؤدي استمرار القيود الإسرائيلية وعدم إحراز تقدم في عملية السلام إلى إرجاء التعافي المتوقع في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وتعقيد أثر ارتفاع التضخم على مستويات معيشة الفلسطينيين. ومن شأن ذلك أن ينشئ مصاعب أكبر أمام السلطة الفلسطينية في سعيها للحد من الإنفاق ورفع معدلات تحصيل الإيرادات المستحقة عن المرافق العامة، مما يؤدي بالتالي إلى اتساع فجوة الموازنة وارتفاع المساعدة الخارجية المطلوبة. وفي المقابل سيؤدي تخفيف القيود إلى الحد من ضغوط التضخم والعمل على مواصلة تجميد الأجور في القطاع العام.

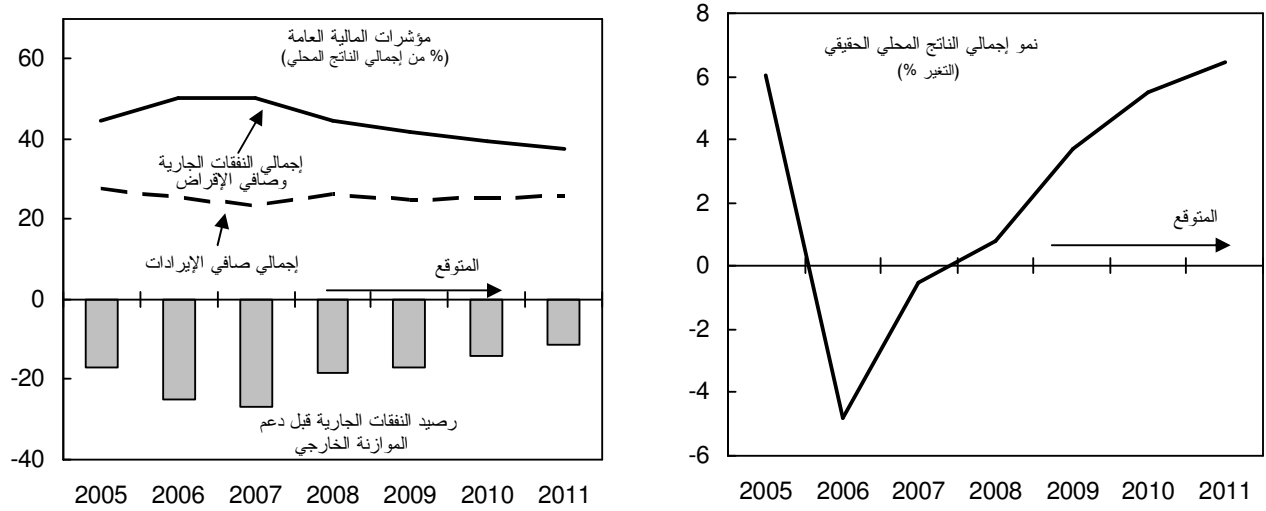
- وسوف تزداد صعوبة تنفيذ الإصلاحات التي قررتها السلطة الفلسطينية ما لم يتوافر تأييد سياسي كبير من الجانب الفلسطيني. وقد تم اتخاذ خطوات مهمة في عام ٢٠٠٨ لتحسين ثقة الجمهور، من بينها نشر قوات أمن فلسطينية في المدن الرئيسية. كما رفع مؤتمر فلسطين للاستثمار الذي انعقد في مدينة بيت لحم ثقة المستثمرين وأشار إلى وجود إمكانات كبيرة للاستثمار في الضفة الغربية وغزة. إضافة إلى ذلك، أدى قرار السلطة الفلسطينية بسداد كل متأخرات الأجور في عام ٢٠٠٨ إلى إنهاء ضغوط النقابات العمالية لرفع معدلات الأجور. غير أن هناك مخاطرة من أن تتكرر هذه الضغوط، وخصوصا إذا لم تنكسر حدة التضخم ولم يتم إرخاء القيود الإسرائيلية.

- ويتعين توفير مساعدات إضافية للمانحين فوراً لسد الفجوة في الموازنة الجارية في عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩. فإذا تعذر توفير أموال كافية، فسيتمتع على السلطة الفلسطينية خفض نفقاتها النقدية ويرجح أن تراكم متأخرات جديدة، بما في ذلك متأخرات الأجور. وسوف يكون التنسيق التام فيما بين المانحين، وكذلك بين المانحين والسلطة الفلسطينية، مطلباً ضرورياً لضمان صرف أموال كافية في الوقت المناسب لأغراض الموازنة الجارية. كما ينبغي تقديم تأكيدات بالتمويل الإضافي في وقت قريب لعام ٢٠٠٩، لمساعدة ضمان تنفيذ الموازنة بسلاسة أكبر وبما يتيح التنبؤ بها بدرجة أكبر.

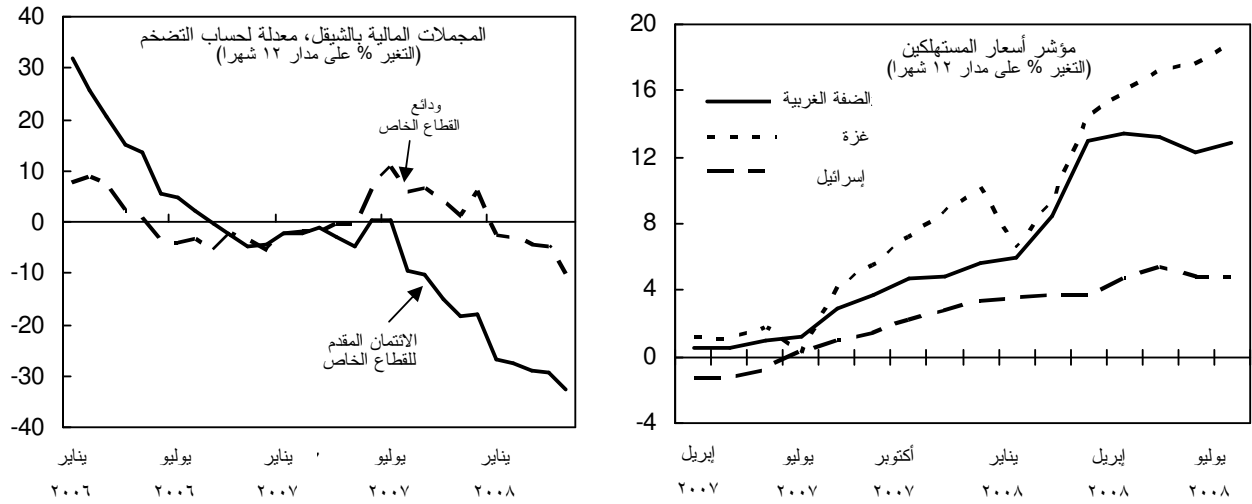
- ويمكن أن تؤدي الشكوك التي تكتنف الوضع في غزة إلى نفقات طارئة وإنسانية غير متوقعة. وفي هذه الحالة سيزداد عجز النفقات الجارية لدى السلطة الفلسطينية ويتطلب تمويلاً إضافياً من المانحين. وسوف تقل هذه المخاطر وترتفع إمكانات النمو في الاقتصاد الفلسطيني بتيسير حركة البضائع والأشخاص عبر حدود غزة، وذلك بعدة سبل منها التعجيل بتنفيذ برنامج الاستثمار.

الشكل البياني ١ - الضفة الغربية وغزة: تطورات الاقتصاد الكلي والمالية العامة

من المتصور حدوث تعاف ملحوظ وتصحيح كبير في أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط،
بُتيسر تحقيقهما عند تخفيف القيود الإسرائيلية على الحركة والدخول



ارتفع التضخم بصورة كبيرة، وتقلص الائتمان المصرفي الحقيقي والودائع.



المصادر: وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - الضفة الغربية وغزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٦ - ٢٠١١

(تعداد السكان: ٤ مليون نسمة؛ ٢٠٠٧ (تقديرات))

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ١ ٢٥٩ دولار أمريكي؛ ٢٠٠٧ (تقديرات))

(معدل الفقر: ٥٨٪، ٢٠٠٦)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
التوقع			تقديرات			
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						الناتج والأسعار
٦,٥	٥,٥	٣,٧	٠,٨	٠,٥-	٤,٨-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق لعام ١٩٩٧)
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٧,٠	٦,٩	٣,٣	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٤,٠	٤,٠	٤,٠	١١,٥	٢,٧	٣,٨	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(الناتج المحلي)						الاستثمار والادخار
٣٠,٣	٢٨,٣	٢٤,٨	٢١,٥	٢١,١	٢١,١	إجمالي تكوين رأس المال، ومنه:
١١,٥	١٠,٥	٧,٨	٥,٤	٥,٥	٦,٤	عام
١٨,٨	١٧,٨	١٧,٠	١٦,١	١٥,٦	١٤,٧	خاص
١١,٦	١٣,٨	١٣,٣	٢١,٨	١٤,٢	١١,٢	إجمالي المدخرات القومية، منها:
١٠,٠	١٠,٤	٧,٧	١٣,٩	١,٧-	٢,٣-	عام /١
١,٦	٣,٤	٥,٥	٧,٩	١٥,٩	١٣,٥	خاص
١٨,٧-	١٤,٥-	١١,٥-	٠,٣	٦,٩-	٩,٩-	ميزان الادخار والاستثمار
(الناتج المحلي)						الماليات العامة /٢
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,١	٢٦,٢	٢٣,٦	٢٥,٤	الإيرادات /٣
٣٧,٤	٣٩,٥	٤٢,٠	٤٤,٧	٥٠,٣	٥٠,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٢٠,٧	٢١,٩	٢٢,٢	٢٣,٣	٢٥,٤	٢٦,٣	نفقات الأجور
١٢,٦	١٣,١	١٣,٥	١٤,٣	١٤,٣	١٦,٥	غير الأجور (بما في ذلك النفقات الرأسمالية الصغيرة)
٤,١	٤,٥	٦,٣	٧,٢	١٠,٦	٧,٤	صافي الإقراض
١١,٤-	١٤,٠-	١٧,٠-	١٨,٥-	٢٦,٧-	٢٤,٩-	رصيد النفقات الجارية (قبل دعم الموازنة الخارجي)
١٠,٠	٩,٢	٦,٨	٤,٥	٥,٠	٦,٢	النفقات التطويرية الممولة من مصادر خارجية
٨٩٦	٧٤٦	٥٠٣	٣٠١	٢٥٤	٢٨١	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٢١,٤-	٢٣,٢-	٢٣,٨-	٢٣,٠-	٣١,٧-	٣١,١-	الرصيد الكلي (قبل دعم الموازنة الخارجي)
١٠,٠-	٨,٠-	٥,٩-	٤,٨	١١,٧-	١٤,٧-	الرصيد الكلي (بعد دعم الموازنة الخارجي)
١٠,٠-	٩,١-	٦,٨-	٠,٨-	٤,٩-	٥,١-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بعد الدعم الخارجي)
١١,٤	١٥,٢	١٧,٩	٢٧,٨	٢٠,٠	١٦,٣	الدعم الخارجي لموازنة النفقات الجارية
١٠٢١	١٢٣٧	١٣١٤	١٨٤٦	١٠١٢	٧٤١	(بملايين الدولارات الأمريكية)
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						القطاع النقدي /٤
١٤,٠	١٤,٢	١٠,٨	٢١,٣	٥,٧-	٧,٦	الائتمان للقطاع الخاص
١١,٢	١١,٤	١١,٨	١٩,٣	٢١,٩	٦,٢	ودائع القطاع الخاص
(الناتج المحلي)						القطاع الخارجي
١٢,٨	١٢,٩	١٣,١	١٣,٢	١٣,٢	١١,٨	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧٦,٧	٧٦,٨	٧٦,٣	٧٥,١	٧٨,٥	٧٨,٥	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧,٩	٨,٤	٨,٨	٩,٣	١١,٤	١١,٨	صافي دخل عوامل الإنتاج
٣٧,٣	٤١,٠	٤٢,٩	٥٢,٩	٤٧,١	٤٥,٠	صافي التحويلات الجارية
٢١,٤	٢٤,٤	٢٤,٧	٣٢,٣	٢٥,٠	٢٢,٥	التحويلات الرسمية
٤٠,١-	٣٨,٩-	٣٦,٢-	٣٢,٠-	٣١,٩-	٣٢,٥-	رصيد الحساب الجاري (باستبعاد التحويلات الرسمية)

رصيد الحساب الجاري (متضمنة التحويلات الرسمية) ٩,٩- ٦,٩- ٠,٣ ١١,٥- ١٤,٥- ١٨,٧-

بنود للتذكير:

٨ ٩٤٤	٨ ١١٨	٧ ٣٥٤	٦ ٦٤١	٥ ٠٥٨	٤ ٥٣٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
...	١ ٢٩٦	١ ٢٩٧	الدين العام الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
١ ٩٦٧	١ ٨٤١	١ ٧١٩	١ ٦٠٢	١ ٢٥٩	١ ١٦٦	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
١٨,٦	٢٠,٦	٢١,٧	٢٢,١	٢١,٣	٢٣,٦	معدل البطالة (متوسط النسبة المئوية لقوة العمل)
...	٤,١٠	٤,٤٦	سعر صرف الشيقل الإسرائيلي الجديد بالدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
...	١٢,٨-	٤٦,٤-	مؤشر "القدس" في سوق فلسطين للأوراق المالية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

المصادر: السلطات الفلسطينية، والبنك الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ترجع الزيادة الكبيرة في إجمالي المدخرات العامة خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ في معظمها إلى التدفق التمويلي الكبير من المانحين لموازنة النفقات الجارية والتطويرية.

٢/ على أساس الالتزام.

٣/ ترجع الزيادة الحادة في الإيرادات في عام ٢٠٠٨ إلى تلقي أرباح موزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني، والفائدة على إيرادات المقاصة المجمدة من حكومة إسرائيل، ورسوم تراخيص الاتصالات.

٤/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي. ونظرا لارتفاع القيمة السوقية للشيقل مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع مستوى التضخم في عام ٢٠٠٨، فالمتوقع أن تتراجع قيمة الودائع والائتمان بالقيمة الحقيقية في هذا العام.

الجدول ٢- أ- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨		٢٠٠٧
التوقع	التوقع	التوقع	الموازنة	التوقع	تقديرات
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
٢ ٣٢٢	٢ ٠٦٧	١ ٨٤٢	١ ٧٤٣	١ ٤٨٦	١ ١٩٤
٧٢٤	٦٥٣	٥٧٢	٦٦٣	٤١٩	٣٢٣
٤٤٤	٤٠١	٣٥١	٢٤١	٢٥٣	٢٠٢
٢٨٠	٢٥٣	٢٢١	٤٢٢	١٦٦	١٢٢
١ ٦٤٧	١ ٤٦٨	١ ٣١٠	١ ١٥٠	١ ٠٦٧	٨٩٦
١ ٦٤٧	١ ٤٦٨	١ ٣١٠	١ ١٥٠	١ ٠٦٧	١ ٣١٨
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٢٢-
٥٠	٥٥	٤٠	٧٠	صفر	٢٥
٣ ٣٤٣	٣ ٢٠٥	٣ ٠٨٩	٢ ٩٧٠	٢ ٨٤٦	٢ ٥٤٤
١ ٨٤٩	١ ٧٧٨	١ ٦٣٥	١ ٥٤٦	١ ٤٨١	١ ٢٨٣
١ ٨٤٩	١ ٧٧٨	١ ٦٣٥	١ ٨٥٧	...	١ ٣٦٩
صفر	صفر	صفر	٣١١-	...	٨٦-
١ ١٣٠	١ ٠٦٠	٩٩٢	٩٤٨	٩٦٤	٧٢٥
١ ١٣٠	١ ١٥٤	١ ٠٥٥	١ ٠٠٧	...	٦٦٣
صفر	٩٤-	٦٣-	٥٩-	...	٦٢
٣٦٣	٣٦٦	٤٦٢	٤٧٧	٤٠٠	٥٣٥
١ ٠٢١-	١ ١٣٩-	١ ٢٤٧-	١ ٢٢٧-	١ ٣٦٠-	١ ٣٥٠-
صفر	٩٤-	٦٣-	٣٧٠-	٢١٧-	٢٣-
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٢٢-
١ ٠٢١-	١ ٢٣٣-	١ ٣١٠-	١ ٥٩٧-	١ ٥٧٧-	٩٥١-
١ ٠٢١	١ ٢٣٧	١ ٣١٤	١ ٨٤٦	١ ٦٣٤	١ ٠١٢
...	...	٨٤١	٣١٦	٣٩٩	...
صفر	٩٨	٦٧	٦١٩	٢٧٤	٣٣٨-
صفر	٤	٤	٢٤٩	٥٧	٦١
٨٩٦	٧٤٦	٥٠٣	٣٠١	٤٩٢	٢٥٤
٨٩٦-	٧٤٢-	٤٩٩-	٥٣-	٤٣٥-	١٩٣-
٨٩٦	٧٤٢	٤٩٩	٥٣	٤٣٥	١٩٣
صفر	صفر	صفر	٥٢-	٥٠-	١٣٢-
صفر	صفر	صفر	١٩٧-	صفر	٧٨
٨٩٦	٧٤٦	٥٠٣	٣٠١	٤٩٢	٢٥٤
صفر	٤-	٤-	٧-	٧-	صفر
صفر	صفر	صفر	٨	صفر	٦-
بنود للتذكير:					
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,١	٢٦,٢	٢٤,٤	٢٣,٦
٣٧,٤	٣٩,٥	٤٢,٠	٤٤,٧	٤٦,٧	٥٠,٣
٢٠,٧	٢١,٩	٢٢,٢	٢٣,٣	٢٤,٣	٢٥,٤

١٢,٦	١٣,١	١٣,٥	١٤,٣	١٥,٨	١٤,٣	النفقات غير الأجر /٢
٤,١	٤,٥	٦,٣	٧,٢	٦,٦	١٠,٦	صافي الإقراض /٣
١١,٤-	١٤,٠-	١٧,٠-	١٨,٥-	٢٢,٣-	٢٦,٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١١,٤	١٥,٢	١٧,٩	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٠,٠	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٠,٠-	٩,١-	٦,٨-	٠,٨-	٧,١-	٣,٨-	الرصيد الكلي
١ ٩١٧	١ ٩٨٣	١ ٨١٦	٢ ١٤٧	٢ ١٢٦	١ ٢٦٦	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (الجارية والتطويرية، بملايين الدولارات)
٨ ٩٤٤	٨ ١١٨	٧ ٣٥٤	٦ ٦٤١	٦ ٠٨٨	٥ ٠٥٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ١/ ترجع الزيادة الحادة في الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ إلى (١) تلقي ٦٥٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد في صورة أرباح موزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني، استخدمت فيما بعد لتسوية جزء من دين السلطة الفلسطينية لصندوق الاستثمار الفلسطيني؛ و(٢) قيام حكومة إسرائيل بتحويل ٧٦ مليون شيقل إسرائيلي جديد كفايدة على إيرادات المقاصة المجمدة السابقة؛ و(٣) رسوم ترخيص تبلغ قيمتها نحو ٢٧٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد من شركة وطنية للاتصالات.
- ٢/ تشمل النفقات الصغيرة للنفقات التطويرية الممولة من مصادر محلية.
- ٣/ تشمل التحويلات المرتبطة بتسويق منتجات البترول.

الجدول ٢- الضفة الغربية و غزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	تقديرات
(بملايين الشقيقات، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
٧ ٧٧٧	٦ ٩٢٣	٦ ١٧٢	٦ ٠١٤	٥ ٣٤٩	٤ ٨٩٤
إجمالي صافي الإيرادات					
٢ ٤٢٧	٢ ١٨٩	١ ٩١٧	٢ ٢٨٨	١ ٥٠٧	١ ٣٢٦
إجمالي الإيرادات المحلية					
١ ٤٨٩	١ ٣٤٣	١ ١٧٦	٨٣٢	٩١٠	٨٢٧
الإيرادات الضريبية					
٩٣٨	٨٤٦	٧٤١	١ ٤٥٧	٥٩٧	٤٩٩
الإيرادات غير الضريبية ١/					
٥ ٥١٨	٤ ٩١٨	٤ ٣٨٩	٣ ٩٦٨	٣ ٨٤٢	٣ ٦٧٣
إيرادات المقاصة (مستحقة)					
٥ ٥١٨	٤ ٩١٨	٤ ٣٨٩	٣ ٩٦٨	٣ ٨٤٢	٥ ٤٠٣
إيرادات المقاصة (نقدًا)					
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٧٣٠-
إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)					
١٦٨	١٨٤	١٣٤	٢٤٣	صفر	١٠٥
رديبات الضرائب					
١١ ١٩٩	١٠ ٧٣٧	١٠ ٣٤٨	١٠ ٢٤٧	١٠ ٢٤٤	١٠ ٤٣٠
النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)					
٦ ١٩٦	٥ ٩٥٧	٥ ٤٧٨	٥ ٣٣٣	٥ ٣٣٣	٥ ٢٦٢
نفقات الأجور (التزام)					
٦ ١٩٦	٥ ٩٥٧	٥ ٤٧٨	٦ ٤٠٧	...	٥ ٦١٤
نفقات الأجور (نقدي)					
صفر	صفر	صفر	١٠٧٤-	...	٣٥٢-
نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)					
٣ ٧٨٦	٣ ٥٥٢	٣ ٣٢٤	٣ ٢٧٠	٣ ٤٧١	٢ ٩٧٤
النفقات غير الأجور (التزام) ٢/					
٣ ٧٨٦	٣ ٨٦٧	٣ ٥٣٦	٣ ٤٧٣	...	٢ ٧١٨
النفقات غير الأجور (نقدي)					
صفر	٣١٥-	٢١١-	٢٠٣-	...	٢٥٦
النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)					
١ ٢١٨	١ ٢٢٨	١ ٥٤٦	١ ٦٤٥	١ ٤٤٠	٢ ١٩٣
صافي الإقراض ٣/					
٣ ٤٢١-	٣ ٨١٤-	٤ ١٧٦-	٤ ٢٣٣-	٤ ٨٩٥-	٥ ٥٣٥-
رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)					
صفر	٣١٥-	٢١١-	١ ٢٧٧-	٧٨١-	٩٦-
يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)					
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٧٣٠-
يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)					
٣ ٤٢١-	٤ ١٢٩-	٤ ٣٨٨-	٥ ٥١٠-	٥ ٦٧٦-	٣ ٩٠١-
رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)					
٣ ٤٢١	٤ ١٤٣	٤ ٤٠١	٦ ٣٦٨	٥ ٨٨١	٤ ١٤٩
يضاف: دعم الموازنة الخارجي					
...	...	٢ ٨١٨	١ ٠٦٥	١ ٤٣٧	...
ومنه: دعم الموازنة الخارجي غير المتوافر بعد					
صفر	٣٢٩	٢٢٥	٢ ١٣٥	٩٨٦	١ ٣٨٦-
رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، بعد دعم الموازنة الخارجي)					
صفر	١٣	١٣	٨٥٨	٢٠٥	٢٤٨
رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، بعد دعم الموازنة الخارجي)					
٣٠٠٠	٢ ٥٠٠	١ ٦٨٤	١ ٠٤٠	١ ٧٧١	١ ٢٧٠
النفقات التطويرية (برنامج الاستثمار العام)					
٣٠٠٠-	٢ ٤٨٧-	١ ٦٧١-	١٨٢-	١ ٥٦٦-	١ ٠٢٢-
الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما في ذلك النفقات التطويرية)					
٣٠٠٠	٢ ٤٨٧	١ ٦٧١	١٨٢	١ ٥٦٦	١ ٠٢٢
إجمالي التمويل الآخر					
صفر	صفر	صفر	١٨٠-	١٨٠-	٥٤٢-
صافي التمويل المصرفي المحلي					
صفر	صفر	صفر	٦٥٣-	صفر	٣٢٠
التمويل المحلي الآخر ١/					
٣ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	١ ٦٨٤	١ ٠٤٠	١ ٧٧١	١ ٢٧٠
التمويل الخارجي للنفقات التطويرية					
صفر	١٣-	١٣-	٢٥-	٢٥-	صفر
صافي الدين الخارجي					
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٦-
المتبقي					

بنود للتكررة:						
بنود للتكررة:						
(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)						
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,١	٢٦,٢	٢٤,٤	٢٣,٦	الإيرادات /١
٣٧,٤	٣٩,٥	٤٢,٠	٤٤,٧	٤٦,٧	٥٠,٣	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٢٠,٧	٢١,٩	٢٢,٢	٢٣,٣	٢٤,٣	٢٥,٤	نفقات الأجور
١٢,٦	١٣,١	١٣,٥	١٤,٣	١٥,٨	١٤,٣	النفقات غير الأجور /٢
٤,١	٤,٥	٦,٣	٧,٢	٦,٦	١٠,٦	صافي الإقراض /٣
١١,٤-	١٤,٠-	١٧,٠-	١٨,٥-	٢٢,٣-	٢٦,٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١١,٤	١٥,٢	١٧,٩	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٠,٠	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٠,٠-	٩,١-	٦,٨-	٠,٨-	٧,١-	٤,٩-	الرصيد الكلي
٦ ٤٢١	٦ ٦٤٣	٦ ٠٨٥	٧ ٤٠٨	٧ ٦٥٢	٥ ٤١٩	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (الجارية والتطويرية، بملايين الشقيقات)
٢٩ ٩٦٣	٢٧ ١٩٤	٢٤ ٦٣٧	٢٢ ٩١٠	٢١ ٩١٨	٢٠ ٧٣٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشقيقات)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ١/ ترجع الزيادة الحادة في الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠٠٨ إلى (١) تلقي ٦٥٣ مليون شيقل إسرائيلي جديد في صورة أرباح موزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني، استخدمت فيما بعد لتسوية جزء من دين السلطة الفلسطينية لصندوق الاستثمار الفلسطيني؛ و(٢) قيام حكومة إسرائيل بتحويل ٧٦ مليون شيقل إسرائيلي جديد كفايدة على إيرادات المقاصة المجمدة السابقة؛ و(٣) رسوم ترخيص تبلغ قيمتها نحو ٢٧٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد من شركة وطنية للاتصالات.
- ٢/ تشمل النفقات الصغيرة للنفقات التطويرية الممولة من مصادر محلية.
- ٣/ تشمل التحويلات المرتبطة بتسويق منتجات البترول.

الجدول ١٣- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩

٢٠٠٩	٢٠٠٨				٢٠٠٧	تقديرات	
	السنة	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الأول			
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)							
١ ٨٤٢	١ ٧٤٣	٨٠٥	٩٣٩	٧٤٣	١ ٤٨٦	١ ١٩٤	إجمالي صافي الإيرادات
٥٧٢	٦٦٣	٢٢٦	٤٣٨	٢٠٩	٤١٩	٣٢٣	إجمالي الإيرادات المحلية
٣٥١	٢٤١	٩٣	١٤٩	١٢٦	٢٥٣	٢٠٢	الإيرادات الضريبية
٢٢١	٤٢٢	١٣٣	٢٨٩	٨٣	١٦٦	١٢٢	الإيرادات غير الضريبية ١/
١ ٣١٠	١ ١٥٠	٦١٤	٥٣٦	٥٣٤	١ ٠٦٧	٨٩٦	إيرادات المقاصة (مستحقة)
١ ٣١٠	١ ١٥٠	٥٩٨	٥٥٢	٥٣٤	١ ٠٦٧	١ ٣١٨	إيرادات المقاصة (نقدا)
صفر	صفر	١٦	١٦-	صفر	صفر	٤٢٢-	إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)
٤٠	٧٠	٣٥	٣٥	صفر	صفر	٢٥	رديات الضرائب
٣ ٠٨٩	٢ ٩٧٠	١ ٥٨٥	١ ٣٨٦	١ ٤٢٣	٢ ٨٤٦	٢ ٥٤٤	النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
١ ٦٣٥	١ ٥٤٦	٨١٧	٧٢٨	٧٤١	١ ٤٨١	١ ٢٨٣	نفقات الأجور (التزام)
١ ٦٣٥	١ ٨٥٧	٩٢٣	٩٣٤	٧٩٣	...	١ ٣٦٩	نفقات الأجور (نقدي)
صفر	٣١١-	١٠٥-	٢٠٦-	٥٢-	...	٨٦-	نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٩٩٢	٩٤٨	٥٣٦	٤١٢	٤٨٢	٩٦٤	٧٢٥	النفقات غير الأجور (التزام) ٢/
١ ٠٥٥	١ ٠٠٧	٥٤٩	٤٥٧	٥٣٩	...	٦٦٣	النفقات غير الأجور (نقدي)
٦٣-	٥٩-	١٣-	٤٥-	٥٦-	...	٦٢	النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
٤٦٢	٤٧٧	٢٣٢	٢٤٥	٢٠٠	٤٠٠	٥٣٥	صافي الإقراض ٣/
١ ٢٤٧-	١ ٢٢٧-	٧٨٠-	٤٤٧-	٦٨٠-	١ ٣٦٠-	١ ٣٥٠-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)
٦٣-	٣٧٠-	١١٩-	٢٥١-	١٠٨-	٢١٧-	٢٣-	يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)
صفر	صفر	١٦	١٦-	صفر	صفر	٤٢٢-	يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)
١ ٣١٠-	١ ٥٩٧-	٩١٥-	٦٨٢-	٧٨٨-	١ ٥٧٧-	٩٥١-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)
١ ٣١٤	١ ٨٤٦	٨٩٣	٩٥٣	١ ٠١٣	١ ٦٣٤	١ ٠١٢	يضاف: دعم الموازنة الخارجي
٨٤١	٣١٦	٣١٦	...	١٩٦	٣٩٩	...	ومنه: دعم الموازنة الخارجي غير المتوافر بعد
صفر	١١٣-	١١٣	٥٠٦	٣٣٣	٢٧٤	٣٣٨-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، بعد دعم الموازنة الخارجي)
٤	٢٤٩	٢٢-	٢٧٠	٢٢٥	٥٧	٦١	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، بعد دعم الموازنة الخارجي)
٥٠٣	٣٠١	١٥٤	١٤٧	٢٤٦	٤٩٢	٢٥٤	النفقات التطويرية (برنامج الاستثمار العام)
٤٩٩-	٥٣-	١٧٦-	١٢٣	٢١-	٤٣٥-	١٩٣-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما في ذلك النفقات التطويرية)
٤٩٩	٥٣	١٧٦	١٢٣-	٢١	٤٣٥	١٩٣	إجمالي التمويل الآخر
صفر	٥٢-	١٠-	٤٢-	٢٥-	٥٠-	١٣٢-	صافي التمويل المصرفي المحلي
صفر	١٩٧-	صفر	١٩٧-	صفر	صفر	٧٨	التمويل المحلي الآخر ١/
٥٠٣	٣٠٢	١٥٤	١٤٧	٢٤٦	٤٩٢	٢٥٤	التمويل الخارجي للنفقات التطويرية
٤-	٧-	٧-	صفر	٣-	٧-	صفر	صافي الدين الخارجي
صفر	٨	٣٩	٣١-	١٩٦-	صفر	٦-	المتبقي
بنود للتذكير:							
٢٥,١	٢٦,٢	١٢,١	١٤,١	١٢,٢	٢٤,٤	٢٣,٦	الإيرادات ١/
٤٢,٠	٤٤,٧	٢٣,٩	٢٠,٩	٢٣,٤	٤٦,٧	٥٠,٣	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٢٢,٢	٢٣,٣	١٢,٣	١١,٠	١٢,٢	٢٤,٣	٢٥,٤	نفقات الأجور
١٣,٥	١٤,٣	٨,١	٦,٢	٧,٩	١٥,٨	١٤,٣	النفقات غير الأجور ٢/

٦,٣	٧,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٣	٦,٦	١٠,٦	صافي الإقراض ٣/
١٧,٠-	١٨,٥-	١١,٧-	٦,٧-	١١,٢-	٢٢,٣-	٢٦,٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١٧,٩	٢٧,٨	١٣,٤	١٤,٣	١٦,٦	٢٦,٨	٢٠,٠	دعم الموازنة الخارجي (جار)
٦,٨-	٠,٨-	٢,٦-	١,٩	٠,٣-	٧,١-	٣,٨-	الرصيد الكلي
١ ٨١٦	٢ ١٤٧	١ ٠٤٧	١ ١٠٠	١ ٢٥٩	٢ ١٢٦	١ ٢٦٦	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (الجارية والتطويرية، بملايين الشيفلات)
٧ ٣٥٤	٦ ٦٤١	٦ ٦٤١	٦ ٦٤١	٦ ٠٨٨	٦ ٠٨٨	٥ ٠٥٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ قامت حكومة إسرائيل في فبراير ٢٠٠٨ بتحويل ٧٦ مليون شيفل إسرائيلي جديد كفاضة على إيرادات مقاصة مجمدة سابقة. وفي مايو ٢٠٠٨، قام صندوق الاستثمار الفلسطيني بتوزيع ٦٥٣ مليون شيفل إسرائيلي جديد كأرباح موزعة، استخدمت فيما بعد لتسوية جزء من الدين لصندوق الاستثمار الفلسطيني.

٢/ تشمل النفقات الصغيرة للنفقات التطويرية الممولة من مصادر محلية.

٣/ تشمل التحويلات المرتبطة بتسويق منتجات البترول. وقد بلغت هذه التحويلات ١٦٠ مليون شيفل إسرائيلي جديد (٤٥ مليون دولار أمريكي) في الفترة يناير-يونيو ٢٠٠٨.

الجدول ٣-ب- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩						
٢٠٠٩	٢٠٠٨			٢٠٠٧		تقديرات
	السنة	النصف الثاني	النصف الأول	السنة	النصف الأول	
التوقع	التوقع	التوقع	أولية	الموازنة		
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
٦ ١٧٢	٦ ٠١٤	٢ ٧٠١	٣ ٣١٣	٢ ٦٧٥	٥ ٣٤٩	٤ ٨٩٤
١ ٩١٧	٢ ٢٨٨	٧٤٤	١ ٥٤٥	٧٥٤	١ ٥٠٧	١ ٣٢٦
١ ١٧٦	٨٣٢	٣٠٧	٥٢٤	٤٥٥	٩١٠	٨٢٧
٧٤١	١ ٤٥٧	٤٣٦	١ ٠٢٠	٢٩٩	٥٩٧	٤٩٩
٤ ٣٨٩	٣ ٩٦٨	٢ ٠٧٥	١ ٨٩٣	١ ٩٢١	٣ ٨٤٢	٣ ٦٧٣
٤ ٣٨٩	٣ ٩٦٨	٢ ٠١٩	١ ٩٤٩	١ ٩٢١	٣ ٨٤٢	٥ ٤٠٣
صفر	صفر	٥٦	٥٦-	صفر	صفر	١ ٧٣٠-
١٣٤	٢٤٣	١١٨	١٢٥	صفر	صفر	١٠٥
إجمالي صافي الإيرادات						
إجمالي الإيرادات المحلية						
الإيرادات الضريبية						
الإيرادات غير الضريبية ١/						
إيرادات المقاصة (مستحقة)						
إيرادات المقاصة (نقدا)						
إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)						
رديات الضرائب						
١٠ ٣٤٨	١٠ ٢٤٧	٥ ٣٥٦	٤ ٨٩١	٥ ١٢٢	١٠ ٢٤٤	١٠ ٤٣٠
٥ ٤٧٨	٥ ٣٣٣	٢ ٧٦١	٢ ٥٧١	٢ ٦٦٦	٥ ٣٣٣	٥ ٢٦٢
٥ ٤٧٨	٦ ٤٠٧	٣ ١٠٩	٣ ٢٩٨	٢ ٨٥٤	...	٥ ٦١٤
صفر	١٠٧٤-	٣٤٧-	٧٢٧-	١٨٨-	...	٣٥٢-
٣ ٣٢٤	٣ ٢٧٠	١ ٨١٥	١ ٤٥٤	١ ٧٣٦	٣ ٤٧١	٢ ٩٧٤
٣ ٥٣٦	٣ ٤٧٣	١ ٨٥٨	١ ٦١٥	١ ٩٣٩	...	٢ ٧١٨
٢١١-	٢٠٣-	٤٣-	١٦٠-	٢٠٣-	...	٢٥٦
١ ٥٤٦	١ ٦٤٥	٧٧٩	٨٦٥	٧٢٠	١ ٤٤٠	٢ ١٩٣
النفقات الجارية الكلية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)						
نفقات الأجور (التزام)						
نفقات الأجور (نقدي)						
نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)						
النفقات غير الأجور (التزام) ٢/						
النفقات غير الأجور (نقدي)						
النفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)						
صافي الإقراض ٣/						
٤ ١٧٦-	٤ ٢٣٣-	٢ ٦٥٥-	١ ٥٧٨-	٢ ٤٤٨-	٤ ٨٩٥-	٥ ٥٣٥-
٢١١-	١ ٢٧٧-	٣٩٠-	٨٨٧-	٣٩١-	٧٨١-	٩٦-
صفر	صفر	٥٦	٥٦-	صفر	صفر	١ ٧٣٠-
رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجي)						
يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي التراكم)						
يطرح: صافي المقاصة المحتجزة (+) أو المحولة من المبالغ المحصلة السابقة (-)						
٤ ٣٨٨-	٥ ٥١٠-	٣ ١٠١-	٢ ٤٠٩-	٢ ٨٣٨-	٥ ٦٧٦-	٣ ٩٠١-
٤ ٤٠١	٦ ٣٦٨	٣ ٠٠٥	٣ ٣٦٣	٢ ٩٤١	٥ ٨٨١	٤ ١٤٩
٢ ٨١٨	١ ٠٦٥	١ ٠٦٥	صفر	٧٠٧	١ ٤٣٧	...
٢٢٥	٢ ١٣٥	٣٥٠	١ ٧٨٥	٤٩٣	٩٨٦	١ ٣٨٦-
١٣	٨٥٨	٩٦-	٩٥٤	١٠٣	٢٠٥	٢٤٨
١ ٦٨٤	١ ٠٤٠	٥٢٠	٥٢٠	٨٨٦	١ ٧٧١	١ ٢٧٠
رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، قبل دعم الموازنة الخارجي)						
يضاف: دعم الموازنة الخارجي						
ومنه: دعم الموازنة الخارجي غير المتوافر بعد						
١ ٦٧١-	١٨٢-	٦١٦-	٤٣٤	٧٨٣-	١ ٥٦٦-	١ ٠٢٢-
١ ٦٧١	١٨٢	٦١٦	٤٣٤-	٧٨٣	١ ٥٦٦	١ ٠٢٢
صفر	١٨٠-	٣٢-	١٤٨-	٩٠-	١٨٠-	٥٤٢-
صفر	٦٥٣-	صفر	٦٥٣-	صفر	صفر	٣٢٠
١ ٦٨٤	١ ٠٤٠	٥٢٠	٥٢٠	٨٨٦	١ ٧٧١	١ ٢٧٠
١٣-	٢٥-	٢٥-	صفر	١٣-	٢٥-	صفر
صفر	صفر	١٥٣	١٥٣-	صفر	صفر	٢٦-
النفقات التطويرية (برنامج الاستثمار العام)						
الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما في ذلك النفقات التطويرية)						
إجمالي التمويل الآخر						
صافي التمويل المصرفي المحلي						
التمويل المحلي الآخر ١/						
التمويل الخارجي للنفقات التطويرية						
صافي الدين الخارجي						
المتبقي						
بنود للتذكير:						
٢٥,١	٢٦,٢	١١,٨	١٤,٥	١٢,٢	٢٤,٤	٢٣,٦
٤٢,٠	٤٤,٧	٢٣,٤	٢١,٣	٢٣,٤	٤٦,٧	٥٠,٣
٢٢,٢	٢٣,٣	١٢,١	١١,٢	١٢,٢	٢٤,٣	٢٥,٤
١٣,٥	١٤,٣	٧,٩	٦,٣	٧,٩	١٥,٨	١٤,٣

٦,٣	٧,٢	٣,٤	٣,٨	٣,٣	٦,٦	١٠,٦	صافي الإقراض /٣
١٧,٠-	١٨,٥-	١١,٦-	٦,٩-	١١,٢-	٢٢,٣-	٢٦,٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
١٧,٩	٢٧,٨	١٣,١	١٤,٧	١٣,٤	٢٦,٨	٢٠,٠	دعم الموازنة الخارجي (جار)
٦,٨-	٠,٨-	٢,٧-	١,٩	٣,٦-	٧,١-	٤,٩-	الرصيد الكلي
٦٠٨٥	٧٤٠٨	٣٥٢٥	٣٨٨٣	٣٨٢٦	٧٦٥٢	٥٤١٩	إجمالي دعم الموازنة الخارجي (الجارية والتطويرية، بملايين الشيفلات)
٢٤٦٣٧	٢٢٩١٠	٢٢٩١٠	٢٢٩١٠	٢١٩١٨	٢١٩١٨	٢٠٧٣٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيفلات)
٣,٣٥	٣,٤٥	٣,٣٧	٣,٥٣	٣,٦٠	٣,٦٠	٤,١٠	سعر الصرف الحسابي (الشيفل الإسرائيلي الجديد للدولار الأمريكي)

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ قامت حكومة إسرائيل في فبراير ٢٠٠٨ بتحويل ٧٦ مليون شيفل إسرائيلي جديد كغائدة على إيرادات مقاصة مجمدة سابقة. وفي مايو ٢٠٠٨، قام صندوق الاستثمار الفلسطيني بتوزيع ٦٥٣ مليون شيفل إسرائيلي جديد كأرباح موزعة، استخدمت فيما بعد لتسوية جزء من الدين لصندوق الاستثمار الفلسطيني.

٢/ تشمل النفقات الصغيرة للنفقات التطويرية الممولة من مصادر محلية.

٣/ تشمل التحويلات المرتبطة بتسويق منتجات البترول. وقد بلغت هذه التحويلات ١٦٠ مليون شيفل إسرائيلي جديد (٤٥ مليون دولار أمريكي) في الفترة يناير-يونيو ٢٠٠٨.